مجلة العلوم وآفاق المعارف

Journal of Science and Knowledge Horizons

ISSN 2800-1273-EISSN 2830-8379

المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات وآليات التفعيل

– دراسة تحليلية –

Women's political participation in Sudan : Obstacles and activation mechanisms

– Analytical study –

د. فيصل محمد عبد الباري توتو[1]*

Muhammad Faisal Abdul Bari Tutu Tutu

[1] أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع–جامعة النيلين–كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

fisaltoto20@neelain.edu.sd (الخرطوم–السودان)

تاريخ ارسال المقال: 2022/05/03	تاريخ القبول: 2022/05/20	تاريخ النشر: 2022/06/01

* **د. فيصل محمد عبد الباري توتو**

Muhammad Faisal Abdul Bari Tutu Tutu

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في السودان والمعوقات التي تحول دون مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية، أو ممارسة الأنشطة المتعلقة بالسياسة، سواء كناخبة أو مرشحة، على مستوى التمثيل الشعبي في المجالس البلدية، أو الولائية، أو حتى الرئاسية. كما تهدف الدراسة لتقديم بعض المقترحات لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة السودانية .وخلصت الدراسة إلى أن السودان بذل العديد من الجهود التشريعية والمؤسسية، الرسمية وغير الرسمية، لتنمية المشاركة السياسية للمرأة. ومع ذلك، فإن النتائج التي تحققت لم تكن بقدر الأهداف المرجوة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المساعي والجهود مستمرة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في السودان من خلال اتخاذ مختلف الوسائل والإجراءات. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد نظام الكوتا الذي أثبت قدرته على رفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، والتأكيد على أهمية المسؤولية المشتركة للدول والمجتمع المدني في تنفيذ الإجراءات المقترحة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، التمكين السياسي للمرأة، الانتخابات، المعوقات، الكوتا النسوية.

Abstract:

This study aims to identify the reality of women's political participation in Sudan and the obstacles that prevent their participation in making political decisions, or practicing activities related to politics, whether as a voter or as a candidate, at the level of popular representation in municipal, state, or even presidential councils. The study also aims to present some proposals to activate the political participation of Sudanese women. The study concluded that Sudan has made many legislative and institutional efforts, both formal and informal, to develop women's political participation. However, the results achieved were not as much as the desired goals. Despite this, efforts and efforts are still ongoing to activate the political participation of women in Sudan by taking various means and measures. The study recommended the need to adopt the quota system, which has proven its ability to raise the percentage of women's participation in elected councils, and to emphasize the importance of the joint responsibility of states and civil society in implementing the proposed procedures.

Keywords: Political participation, political empowerment of women, elections, obstacles, Women's quota

مقدّمة:

تعتبر المشاركة السياسية Political Participation للمرأة من المطالب المهمة التي تنتظم العديد من المجتمعات حول العالم، حيث أن العمل السياسي ليس مجرد ممارسة الحق في انتخابات ودخول مجالس نيابية، وإنما تشمل المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة مناحي الحياة التي تحدد من خلالها مسيرة التنمية الشاملة، لذلك تقع عملية تعزيز مساهمة المرأة ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، الأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، المؤمنة بضرورة الارتقاء بأدوار ووظائف المرأة، وتوسيع مجال المساهمة في الحياة السياسية بمفهومها العام والشامل، وقد تزايد الاهتمام العالمي بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية، والسلام، منذ المؤتمر الأول للمرأة في المكسيك عام 1975م[1].

فيما يتعلق بموضوع المشاركة السياسية للمرأة في السودان، فقد نالت حقوقاً لا بأس بها، كحق التعليم وحق العمل في كل المجالات والتخصصات، وتهيأ لها مناخ ملائم لمشاركتها في الحياة العامة والسياسية، إلا أن العديد من المهتمين في هذا الشأن يرون أنه على الرغم من المكاسب الكثيرة التي تحققت للمرأة السودانية، إلا أنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقة للنساء في السودان، فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة تحتاج إلى الكثير لتصل إلى مستوى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار.
وتكمن أهمية هذا البحث في محاولة الإسهام في الكشف عن المعوقات الحقيقية، والأساليب الفاعلة التي يمكن اتباع منهجها، وصولاً إلى نموذج مثالي لمشاركة المرأة السودانية في المجال السياسي. لذلك تنطلق مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية: ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل مشاركة المرأة السودانية في المجالات السياسية في المجتمع السوداني؟ وما هي أوجه القصور فيها؟ وما هي الإشكاليات الاجتماعية والثقافية؟ ويهدف البحث إلى اقتراح المعالجات التي يمكن أن تؤدي إلى توسيع وتفعيل مشاركة المرأة السودانية في المجالات السياسية.

- منهج البحث:

استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ومن ثم تحليلها للوصول إلى حقائق.

طبيعة بحثنا تتطلب الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية بشكل عام، وفي المشاركة السياسية بشكل خاص، آخذين في الاعتبار طبيعة المجتمع السوداني الذي يتميز بمجموعة من التقاليد والعادات الموروثة عن المرأة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمشاركة السياسية للمرأة

نتناول ضمن هذا المبحث مفهوم المشاركة السياسية عموماً والمفاهيم المرتبطة بها على وجه الخصوص لا سيما، مفهوم التمكين السياسي للمرأة، ومفهوم الانتخابات، كما نتناول فيه أهم الدراسات التي عالجت موضوع المشاركة السياسية للمرأة داخل وخارج السودان.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعددت مفاهيم المشاركة السياسية Political Participation بتعدد الحقول المعرفية وتعدد مصادرها، فهناك من يعرفها على أنها عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية، كما تعني أيضا عملية مساندة أو معارضة لأيدولوجيا سياسية معينة [2].

وتعتبر المشاركة السياسية أهم مظهر للديمقراطية، حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل أفراد المجتمع في العملية السياسية يمثل تعبيراً حقيقياً عن الديموقراطية في أي دولة، فمن، لذلك تسعى كل الدول لتوسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين بغرض دعم شرعيتها، غير أن المشاركة السياسية نفسها ترتبط بدرجة كبيرة بوعي المجتمع المدني من جهة، ووجود دولة القانون من جهة أخرى [3].

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية

يتطلب منا تعريف المشاركة السياسية، التطرق لتعريفها اللغوي أولاً ثم تعريفها الاصطلاحي.

1. التعريف اللغوي:

فالمشاركة لغة: تعني المساهمة، Participate مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية (Participation) تعني مشاركة، وفي اللغة العربية يُقال تشارك الشيء بمعنى كان له نصيب فيه [4].

2. التعريف الاصطلاحي:

أما اصطلاحاً: فهي تعني أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي [5].

كما يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها "القيام بدور في النشاط المرتبط بالحكومة أو الدولة أو السياسة [6].

وتعني أيضاً المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات، كما تعني أيضاً سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وهي آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب، وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي للمواطنة ويجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة [7].

والمشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، ولكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يُراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم، وهي العملية التي يلعب الفرد فيها من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة ليُشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف [8]. المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، ووفقاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال [9].

أيضاً تعني تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، كذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية، كذلك تُعرف بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية [10].

وتُعرف المشاركة السياسية على أنها الطريقة والوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفه في مختلف القضايا التي تهمه وتهم المصالح العامة، أو بواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المنتخبة والتي قد تعبر عن اهتمامه او جزء منها، فهي ظاهرة موجودة في كل الأنظمة السياسية بشكل أو بآخر حسب طبيعة النظام السياسي القائم [11].

الفرع الثاني: مفهوم التمكين السياسي للمرأة

هو جعل المرأة ممتلكة الإمكانيات والقوة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها، والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله[12].

وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً إلى حالة الديموقراطية في المجتمع ودرجة وعي النظام السياسي، وهي تعبير عن الجهود المبذولة للانتفاع بقدرات المرأة في مجال التنمية الوطنية على جميع مستوياتها [13].

وخلاصة القول، إن التمكين السياسي للمرأة يقوم على تعزيز دور المرأة في الحياة بمختلف جوانبها لا سيما، منها السياسية، ولهذا نجد في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ينص على إلزام الدول الموقعة عليه بمزيد من صور التمكين السياسي للمرأة.

الفرع الثالث: مفهوم الانتخابات

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، ويعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أُخرى. [14]

هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي الهدف منه تنظيم عملية الانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق قانون جديد، أو تعديل قانون قائم، أو فوز أحد المرشحين للانتخابات، أو غيرها من الأحداث الدستورية المرتبطة بالانتخابات ارتباطاً مباشراً [15].

أيضاً تعني الانتخابات أسلوب يتم بمقتضاه اختيار المرشحين المؤهلين لشغل منصب معين من مناصب الدولة، وتتم عملية الاختيار من قبل الشعب، ويعتبر الانتخاب هو الطريقة التي تتبعها الدول الديمقراطية حديثاً لشغل الوظائف العامة في الدولة سواء كانت وظائف سياسية أو وظائف خدمية، وتتبع بعض القطاعات الخاصة نظام الانتخاب لشغل وظائفها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناصب القيادية في تلك القطاعات [16].

الفرع الرابع: مفهوم المعوقات

هي مجموعة من الصعوبات التي تواجه الفرد وتمنعه من المشاركة في العمل التطوعي، وقد تكون معوقات ذاتية، اجتماعية، تنظيمية، وسياسية [17].

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

كثرت الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة، ودارت نقاشات واسعة ومستفيضة بين الباحثين في مختلف التخصصات، لكن الشاهد أن هذه الدراسات قد أجمعت في معظمها على أن هناك معوقات تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي.

1. **دراسة وهيبة الشريف (2019)**: تناولت الدراسة المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017م، بالتركيز على المشاركة السياسية للمرأة بولاية الجزيرة من خلال المجلس التشريعي، وهدفت الدراسة للتعرف على أثر نظام الحصة (الكوتا) على فعالية المشاركة السياسية للمرأة من داخل المجلس التشريعي من حيث مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة ومدى مساهمتها في حلها، استخدمت الباحثة المنهج التاريخي للتعرف على تاريخ المشاركة السياسية للمرأة السودانية من خلال الدراسات التاريخية الموثقة وذلك لفهم وضع المرأة السياسي في الوقت الحالي. وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: أن دستور ولاية الجزيرة الانتقالي لعام 2005م قد كفل للمرأة صراحة المساواة مع الرجل في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل الجاد على تمكين المرأة وبناء قدراتها عن طريق البرامج التدريبية على مستوى الأحزاب والجمعيات لتطوير قدرتها على ممارسة العمل القيادي وإزالة العقبات أمام النساء وتمكينهم من الوصول إلى مناصب اتخاذ القرار بالأحزاب والتنظيمات السياسية.
2. **دراسة سلمى سليمان (2016)**: تناولت الدراسة المشاركة السياسية للمرأة في السودان- دراسة تقييمية للمرأة العاملة في المجلس التشريعي بولاية الخرطوم، هدفت الدراسة إلى إرساء دعائم الجانب النظري للدراسات المتعلقة بالمرأة من خلال التعرف على مدى فعالية المشاركة السياسية للمرأة في السودان والمعوقات التي تعوقها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الأحزاب السياسية ساعدت المرأة على المشاركة السياسية داخل المجلس التشريعي بولاية الخرطوم، أوصت الدراسة على ضرورة توسعة مجال عمل المرأة السياسي وزيادة نسبة مشاركتها بصورة أكبر، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المنظمات الاجتماعية في تشجيع المرأة في الدخول في الحقل السياسي وإزالة المعوقات التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية[18].
3. **دراسة العيد وحاج(2021)**: هدفت الدراسة للتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية، أو ممارسة نشاطات ذات علاقة بالسياسة، سواء كناخبة أو كمترشحة، على مستوى

تمثيل الشعب في المجالس البلدية، أو الولائية، أو حتى الاستحقاقات الرئاسية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن هناك معوقات اجتماعية وثقافية تقلل من المشاركة السياسية للمرأة إلى جانب ضعف قواعد استقلالية المرأة وتبعيتها الدائمة للرجل مما يزيد من صعوبات مشاركتها المستقلة وتمثيلها المستقل.

4. دراسة شوقي سمير(2021): تهدف الدراسة للتعرف على عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية باعتبارها عوائق مشتركة بين الدول العربية بالرغم من وجود بعض التفاوت في درجة تأثيرها بالنسبة لكل بلد. كما هدفت الدراسة لتقديم بعض المقترحات لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية، خاصة المقترحات ذات الطابع التشريعي. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية بذلت العديد من الجهود التشريعية والمؤسسية الرسمية وغير الرسمية، لتطوير المشاركة السياسية للمرأة، غير أن النتائج المحققة لم تكن بقدر الأهداف المتوقعة، رغم ذلك ما زالت المساعي مستمرة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية، باتخاذ تدابير وإجراءات متنوعة [19].

5. دراسة رشا أحمد عواد (2021): تناولت الدراسة واقع مشاركة المرأة السياسية في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1954 وحتى عام 2020م، استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي، وذلك بهدف تجميع ما أمكن من المعلومات التي توثق مسيرة المرأة الأردنية ضمن سياق قراءتها التاريخية والسياسية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحول دون مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وأن المعوقات القانونية كانت أقل أثراً في اعاقة المرأة الأردنية عن المشاركة السياسية، وأوصت الدراسة تبني استراتيجيات وخطط بعيدة المدى من قبل المنظمات المعنية بشؤون المرأة من أجل تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة بمختلف أبعادها.

المبحث الثاني: المرأة والمشاركة السياسية

نتناول في هذا المبحث مفهوم المشاركة السياسية للمرأة باعتباره أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي دولة، كما نتناول أهمية المشاركة السياسية وخصائصها، وكذا صور وأشكال المشاركة السياسية والتي تتمثل في التصويت في الانتخابات والترشح في الانتخابات والأحزاب السياسية.

الفرع الأول: مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

يرى بعض المهتمين بقضية المشاركة السياسية للمرأة، إن مشاركة المرأة في المجال العام تقتصر على المشاركة في صنع القرارات السياسية والإسهام في تسيير شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة في الانتخابات من خلال بعض القيادات السياسية القليلة والانضمام للأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، ولا يرى في مساهمتها في العملية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية نوعاً من أنواع المشاركة السياسية، بينما رأي

آخر يرى أن مفهوم المشاركة السياسية هي أوسع وأشمل من ذلك، بحيث تتضمن مشاركتها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، لأن أدوارها متكاملة في دائرة الأسرة، والمجتمع والأمة ككل، غير أن دساتير العديد من الدول قد لا تتضمن توزيعاً واضحاً وصريحاً في مجال المشاركة السياسية، ولكنها في ذات الوقت لا تتضمن الآليات الضامنة لتطبيق تلك النصوص، فضلاً على أن هناك بعض الدساتير تغفل صراحة النص على حق المرأة في المشاركة السياسية[20].

إن مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، وعليه فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يُساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية، كما تُقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه، لذلك، بالنسبة للمرأة فإن أهمية مشاركتها السياسية تأخذ طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل. لذلك فإن أهمية مشاركتها السياسية لها أبعاد أخرى:

- فهي تعمل على إخراج المرأة من الحيز الخاص والمتمثل بالأسرة وتشركها في الحيز العام.
- هي التي تساعد في إعادة النظر بالتصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة.
- إن مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات تمكن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع.
- إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات الممارسة الديمقراطية.
- تعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشر دلالة لنمو وتعزيز مشاركة المواطن ومعيار لإعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية.

الفرع الثاني: أهمية المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية أهم الآليات المتعلقة بالتنمية الشاملة وذلك من خلال التركيز على العامل البشري من خلال مشاركة المواطن في صنع القرارات السياسية في الدولة. ومع نهاية القرن العشرين ازداد اهتمام الدول النامية بالمشاركة السياسية للمرأة وضرورة اشراكها في الحياة السياسية والاستفادة من جهودها ومهاراتها لما في إهمالها من هدر لطاقات المجتمع خاصة أمام تطور قدرات المرأة وبروزها كفاعل مهم في العديد من المجالات. ومن هذا المنطلق أصبح من واجب الدول والحكومات أن تعمل على صياغة قوانين وتشريعات تكفل زيادة نسبة تقلد المرأة لمواقع صنع القرار. وتتجلى أهمية المشاركة السياسية من خلال النقاط التالية:[21].

- المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية فنجاحها تتوقف على حجم المشاركة ووعي المجتمعات بأهمية ممارستها.
- ترتبط المشاركة السياسية بالمواطنة التي تقتضي تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الممارسة السياسية.
- تجعل المشاركة السياسية المواطن عموماً والمرأة على وجه الخصوص أكثر إدراكاً لمشاكل المجتمع، الأمر الذي يمكنه من التفاعل الايجابي مع المؤسسات الرسمية لحل هذه المشاكل.
- المشاركة السياسية تساهم بصورة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على تحقيق التنمية في مختلف المجالات في الدولة.
- المشاركة السياسية تساهم في تقوية مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام ومن ثم تحقيق الحكم الراشد.
- المشاركة السياسية أولوية وليست مجرد ادلاء برأي، بل هي آلية أساسية في صنع القرار ورقابة الأداء والمشاركة الفاعلة تقتضي التخلص من أنماط التسلط وتكريس حرية التعبير السياسي وتقبل الرأي الآخر.

الفرع الثالث: خصائص المشاركة السياسية

من أهم الخصائص العامة التي تتسم بها عملية المشاركة السياسية هي:[22].

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إداري، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
- المشاركة سلوك مكتسب، فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه، إنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته ومن خلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- المشاركة سلوك إيجابي واقعي تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية ذات صلة بحياة وواقع الجماهير.
- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة ومتعددة الجوانب والأبعاد حيث تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية.
- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة الشعب في المسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع.

الفرع الرابع: أهمية المشاركة السياسية

تتعدد صور وأشكال المشاركة السياسية وتختلف باختلاف الأنظمة السياسية في الدول، لذلك سنحاول التطرق على أهمها وأكثرها إبرازاً لدور المرأة في المشاركة السياسية في معظم هذه الأنظمة السياسية والتي تتمثل في:[23].

- **التصويت في الانتخابات:** يعتبر التصويت من أهم مظاهر المشاركة السياسية وأيسرها ممارسة، حيث يعتبر الصوت الذي يُدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي في المشاركة الانتخابية، ومجموع الأصوات المعبر عنها تشكل إرادة الأمة.
- **الترشح في الانتخابات:** يعتبر الترشح في الانتخابات أعلى مستويات المشاركة السياسية والثقافية، فهو مشاركة في صنع القرار السياسي في الدولة والمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم كما يقول البعض، لا معنى للحياة السياسية وللديمقراطية الحقيقية في أي بلد من البلدان ما لم تكن السبل متاحة فيها على قدم المساواة ليس فقط بين الذكور فيما بينهم، وإنما بين هؤلاء الذكور وبين النساء للمشاركة فيها والمساهمة بحرية في صياغتها.
- **الأحزاب السياسية:** تعتبر الأحزاب السياسية من أهم صور المشاركة السياسية، إذ تعمل على توسيع قاعدة النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية من خلال تنمية علاقاتها بالناخبين، كما تعد حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين، فالأحزاب السياسية غدت في العصر الحاضر، ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية إحدى الضروريات الأساسية التي تؤدي للوصول إلى السلطة بالطُرق المشروعة.

المبحث الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة في السودان

على الرغم من تبني النظام الرسمي في السودان آليات ووسائل جديدة لتمكين المرأة في المجتمع، والذي تجلى بوضوح من خلال مشاركتها في المجالس المنتخبة وجميع مؤسسات الدولة، لكن يبقى الاعتراف بالدور الذي تلعبه المرأة في التنمية وثقة معظم أفراد المجتمع ضعيفة، وخاصة من دورها في الهيئات المحلية المنتخبة، ربما يعود ذلك إلى حداثة التجربة في السودان ومنظومة القيم والأعراف التي تنظر للمرأة على أنها مخلوق ضيف، وبالتالي فالمرأة ما زالت لم تثبت وجودها بحكم أنها لا تزال في بداية الطريق، وسوف نتناول في هذا المبحث واقع المشاركة السياسية للمرأة السودانية وذلك من خلال استعراض مكانتها في الدساتير، وتاريخ الكوتا النسوية بالإضافة إلى التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة.

الفرع الأول: مكانة المرأة في دستور 2005م

إن كل دساتير السودان منذ العام 1956م وحتى عام 1998م، اكتفت بالنص على المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون بلا التزام ولا آليات أو وسائل تجعل المساواة واقعاً. وقد جاء الدستور الانتقالي لسنة 2005م في أعقاب نزاع مسلح أستمر ما يُقارب 50 عاماً، وطوال هذه الفترة كانت النساء أكثر القطاعات تضرراً، حيث بلغ عددهن حوالي 49% من سكان البلاد البالغ عددهم 36 مليون نسمة (قضايا المرأة السودانية في الدستور الانتقالي 2005م) ويعتبر أكثر تقدماً من كافة الدساتير السودانية السابقة، حيث تضمن دستور السودان الانتقالي

2005م إشارات قوية لصالح تمكين المرأة، حيث جاء فيه تكفل الدول للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما في ذلك الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي وكافة المزايا الوظيفية، وجاء فيه أيضاً تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي[24].

جاء في الباب الثاني منه فيما عُرف بوثيقة الحقوق والتي اشتملت كل حقوق الإنسان الأساسية في المواد (72 – 48)، وذكر في المادة (27) بند 3" اعتبار كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة (أي الدستور). ومن أهم حقوق النساء التي كفلتها وثيقة الحقوق في دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م جاء تحت مسمى حقوق المرأة والطفل والتي نصت على الحقوق التالية:[25]

- تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي.
- تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.
- تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تُقلل من كرامة المرأة ووضعيتها.

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في سبتمبر 2005م، كانت حصيلة مشاركة المرأة على مستوى الجهاز التنفيذي (7) بدرجة وزير اتحادي شاملاً حكومة جنوب السودان، و(7) وزيرات دولة، و (15) وزيرة ومستشارة بدرجة وزير على مستوى حكومة الولايات الشمالية (المرأة السودانية حقائق وأرقام، [26].

ومن جانب آخر، يعتبر دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م، أهم التشريعات الوطنية التي أسهمت في إعطاء المرأة حق المشاركة في الانتخابات، حيث عالج قضية الانتخابات باعتبارها الأداء الرئيسية لبناء المجتمع الديمقراطي وتأسيس الحكم الراشد وقد جاء في المادة (2/4) "تستمد سلطة الحكم وصلاحيته من سيادة الشعب وإرادته التي تمارس عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة والدورية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي [27].

وعلى الرغم من أن دساتير السودان المختلفة والتشريعات والقوانين المتعاقبة قد أتاحت للمرأة السودانية حقوقها بدرجات متفاوتة من دستور إلى دستور، إلا أن الدستور الانتقالي لسنة 2005م، شكل نقلة كبيرة في ادماج مفاهيم حقوق الإنسان إلى الحد الذي اعتبر أن المعاهدات والعهود والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل السودان جزء لا يتجزأ من وثيقة الحقوق الواردة ضمنه [28].

الفرع الثاني: تاريخ الكوتا النسوية في السودان

من التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، اتضح أن فكرة الكوتا النسوية متعارف عليها في تاريخ المشهد السياسي والعام في السودان، وتعتبر "حصة الخريجين" نقطة البداية لنظام الكوتا، ولكن ليس بنسبة كاملة

لأنها لم تكن تمييزاً ايجابياً نوعياً بقدر ما كانت تمييزاً فئوياً للمعلمين، أي خريجي المدارس الثانوية للرجال والنساء سوياً، وكان نظام التخصيص للنساء قد بدأ في عهد نظام الرئيس جعفر نميري في السبعينات في المجالس التشريعية على النحو التالي:[29].

- مقاعد مخصصة للمنظمات الجماهيرية والفئوية النساء، والشباب، العمال، الرأسمالية الوطنية، المراسلون، تنظيم لجان الريف والناخبون فيها هم أعضاء هذه المنظمات المسجلون رسمياً.
- المقاعد الفئوية للمهنين، والإداريون، والمعلمون، والأطباء، والزراعيون.....الخ.
- مقاعد النساء بعدد مديريات السودان في الشمال والجنوب، كانت 9 مديريات أما الناخبات في مقاعد النساء هن أعضاء اتحاد نساء السودان المسجلات رسمياً فقط.
- 10% من مجموع أعضاء المجلس التي يعينها رئيس الجمهورية، تشمل النساء والرجال، وهذا بالطبع إلى جانب المقاعد الجغرافية المفتوحة للنساء والرجال.
- مجالس الحكم الشعبي المحلي تتصاعد هياكلها حسب النظام الإداري، مجلس الحي، مجلس القسم، مجلس المنطقة، مجلس المديرية.
- خصصت كوتا الـ 25% للنساء في كل اللجان القائدة في كل لجان مجالس الحكم الشعبي المحلي إلى جانب حق المرأة في التنافس في نسبة الـ 75% الباقية، ولقد حدث في المجلس المحلي بكرري أن فاز بعضوية لجنة الحي كلها نساء وهي 11 عضو من النساء.
- ألغيت نسبة الـ 25% بعد إجازة قانون الحكم الإقليمي عام 1981م.

هذا النظام استمر حتى إجازة قانون الحكم الإقليمي عام 1981م، فأصبح في السودان ستة أقاليم هي الإقليم الشمالي، الإقليم الأوسط، والإقليم الشرقي، وإقليم دارفور، وإقليم كردفان، والإقليم الجنوبي الذي كان يتمتع وقتذاك بالحكم الذاتي منذ اتفاقية عام 1972م، إلى جانب العاصمة القومية بالخرطوم بعد الحكم الإقليمي أصبح لكل إقليم مجلس شعبي إقليمي، ولكل مجلس إقليمي كوتا من الفئات المذكورة آنفاً بمعدل عضو يمثل منتخب لكل إقليم للفئات التي ذكرت سابقاً إلى جانب المقاعد الجغرافية، ويعين نسبة 10% بواسطة رئيس الجمهورية.

الفرع الثالث: التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة

على مدى أكثر من 50 عاماً من تجربة نساء السودان في المشاركة في العملية الانتخابية على مستوى التصويت أو الترشح، طرأت العديد من التطورات التي تصب في صالح تمكين النساء سياسياً، ولكن في المقابل

فإن بعض تلك التطورات أثارت جدلاً حول فعاليتها وأحياناً حول تناقضها مع حقوق المرأة، فقد حصلت النساء في السودان على حق التصويت مبكراً في عام 1953م، رغم أنه كان حقاً جزئياً محصوراً في النساء المتعلمات والخريجات، ولكن بعد ثورة 1964م ضد الحكم العسكري، والذي ساهمت النساء في إسقاطه عبر النقابات والاتحادات الطلابية بقيادة الاتحاد النسائي السوداني، حصلت النساء على كامل حقوقهن السياسية، المتعلقة بحق الانتخاب والترشح في جميع المناصب الدستورية والسيادية. وفي آخر انتخابات شهدها السودان في أبريل 2015م، وصلت نسبة مشاركة النساء في البرلمان إلى 30%، وهي النسبة التي وافقت توصيات مخرجات مؤتمر بكين. وفي الجانب الآخر نجد أن نسبة مشاركة النساء في عملية التصويت ظلت أعلى من نسبة الرجال على مدى العشر سنوات الماضية، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة تصويت النساء في انتخابات 2010م تعدت الـ 60%. ورغم ندرة الإحصائيات والأرقام في السودان إلا أن تقديرات مماثلة تؤكد أن نسبة النساء اللاتي صوتن في انتخابات 2015م تقدر بـــ 65%. وتصدرت سيطرة النساء على مراكز التصويت في الانتخابات عناوين التغطية الانتخابية في السنوات الماضية، وهي ظاهرة أثارت الكثير من الجدل حول هذا الحق ومدى فعالية تلك المشاركة الكبيرة للنساء، والأهم هو دوافع النساء المصوتات ووعيهن بأهمية ممارستهن لهذا الحق [30].

قد كفل كل من اتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالي لسنة (2005م)، حق التصويت في الانتخابات كحق أصيل لكافة المواطنين السودانيين، وفي تعديل لقانون الانتخابات لسنة 2008م، تم ولأول مرة منح المرأة الحق في دوائر خاصة دون أن ينقص حصتها في الدوائر العامة، وذلك بتخصيص (25%) من المقاعد التشريعية للمرأة، مما عظم دور المرأة في انتخابات 2010م، وسجلت الدوائر الرسمية نسبة عالية من التصويت بلغت حوالي (60%) من عدد المسجلين، بينما ارتفعت نسبة المشاركة في الإدلاء بالأصوات لتبلغ حوالي (70%) من العدد المسجل من النساء[31].

ونص قانون الانتخابات القومية لسنة (2008م) على وجود قائمة للمرأة القصد منه حسب ما ورد في نص القانون (القائمة المغلقة المنفصلة الولائية الخاصة بالمرأة التي تحوي (25%) من جملة أعضاء أي مجلس تشريعي والمرشحين من حزب سياسي)، وأخيراً فإن قانون الانتخابات لعام 2008م الذي تمت اجازته في المجلس الوطني تضمن حصة تحفظ للمرأة (25%) من مقاعد البرلمان على كل المستويات القومي والولائي والمحلي، وبالمقابل سيتم ملء (112) مقعداً في المجلس الوطني وذلك عبر قوائم النساء المنفصلة والمغلقة [32].

وقد جاءت حصة الـ 25% للتمثيل في البرلمان عبر حراك واسع لنساء السودان، وقد ارتكزت على الإدراك بضعف التمثيل القانوني للمرأة السودانية في البرلمانات المنتخبة والمعينة في كل فترات ما بعد الاستقلال وخلال النظام الحالي كان تمثيل المرأة في المجالس التشريعية ما بين (4%) و (9%) في الفترة من عام 1992م وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل، ثم زادت مشاركة النساء في المجلس الوطني الانتقالي في عام 2005م إلى (18%) فقط [33].

ومن جانب آخر، تم تعديل قانون الانتخابات عام 2014م لصالح النساء ورفعت الكوتا من (25%) إلى (30%)، وتشغل المرأة (129) مقعداً في البرلمان من أصل (400) مقعداً تشكل إجمالي مقاعد مجلس البرلمان (أي أن نسبة وجود المرأة داخل مجلس الولايات والمجلس الوطني تفوق الـ 30%، وذلك لأن هناك نساء دخلوا عبر الدوائر الجغرافية)، كما تم تخصيص منصبي نائبي رئيس البرلمان للنساء [34].

وفي انتخابات العام (2015م)، وصلت نسبة مشاركة النساء في البرلمان إلى (30%)، وهي النسبة التي توافقت مع التوصيات العالمية التي تضمنتها مخرجات مؤتمر بكين، وبهذا تكون المرأة السودانية قد أصبحت ضمن الدول الإحدى عشرة في العالم التي حققت هذا الهدف العالمي [35].

المبحث الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة السودانية وآليات تفعيلها

على الرغم من التطور العام للمرأة السودانية، وأهمية المواقع التي وصلت إليها في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية والثقافية وفي التعليم والعمل، فما زالت المعوقات القانونية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، تشكل تميزاً ضدها، وتحل وتضعف من أثر الجهود التي بُذلت في مجالات التوظيف والمشاركة في الحياة العامة والوصول إلى مواقع صنع القرار.

المطلب الأول: معوقات المشاركة السياسية للمرأة السودانية

تواجه المشاركة السياسية للمرأة العديد من المعوقات والحواجز التي تقلل من فاعليتها سواء ما تعلق منها بالمتغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو ما تعلق بالقوانين والدساتير التي تكفل لها ممارسة حقوقها السياسية أو ما تعلق بالمرأة نفسها، ويمكن اجمالها في الآتي:

الفرع الأول: المعوقات القانونية

- الموروث الثقافي: وهي المفهوم السائد بأن دور المرأة الرئيسي هو مسؤوليتها كزوجة وأم، وقد يرجع ذلك لتقسيم العمل التقليدي الذي يربط المرأة بوظائف محددة، ويفترض أن العمل العام والدوائر السياسية "شأن رجالي" لا ينبغي للمرأة الدخول فيه، مما يجعل مجرد دخول المعترك السياسي صعباً، ناهيك عن اكتساب

المصداقية والتأثير فيه، اضافة إلى ذلك إذا كانت المرأة عاملة، فالنقص الكبير في مراكز الخدمات ومؤسسات رعاية الأطفال يؤدي إلى تكريس دورها النمطي أيضاً والأمية تعتبر من العوامل الرئيسية التي تعوق مشاركة المرأة السياسية، وذلك لنسبتها الكبيرة وسط النساء(36).

- الجمع بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل (ازدواجية الأعباء خاصة وأن أعباء الدور الإنجابي ملقاة بكاملها على عاتق المرأة)، إذ يصعب عليها التوفيق بين مسؤوليتها المهنية وواجباتها كأم وزوجة وربة منزل.

الفرع الثاني: المعوقات السياسية

- إن ميدان العمل السياسي يتميز بسيطرة ذكورية تاريخية وهيمنة تمثيل الذكور على حساب تمثيل النساء، وبالتالي فإن البنية السياسية تكرس نمط العلاقات الذكورية المسيطرة تقليدياً في المجتمع حسب قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين.
- غياب الرؤية المنهجية عند صانعي القرار السياسي في حل مشكلات المشاركة السياسية للمرأة.
- المناخ الانتخابي والذي تسيطر عليه آليات العنف والفساد مما يؤثر سلباً على مشاركة المرأة في العمل السياسي.
- غياب القوانين المنصفة للمرأة والذي يعتبر عاملاً رئيسياً في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية.
- هيمنة العقلية القبلية والعشائرية خاصة في بعض المناطق الداخلية للوطن في بنية المجتمع السوداني مما يعطيه طابع المجتمع الأهلي وليس المجتمع المدني حيث تزداد الضغوطات على حرية المرأة.
- بنية الأنظمة السياسية: حيث تسود البنية العشائرية أو القبلية أو الطائفية أو العائلية، وعليه فإن طابع التنافس الانتخابي هو: عائلي–سياسي–طائفي الأمر الذي يخلق صعوبة لناحية وصول النساء إلى مراكز صنع القرار، لا تستطيع المرأة دون مباركة وموافقة العائلة، أن تشارك في الشأن العام والترشح للانتخابات خاصة أن العائلات والعشائر والطوائف لا تقبل أن تمثلها النساء.

الفرع الثالث: المعوقات الاجتماعية–الثقافية

- الموروث الثقافي: وهي المفهوم السائد بأن دور المرأة الرئيسي هو مسؤوليتها كزوجة وأم، وقد يرجع ذلك لتقسيم العمل التقليدي الذي يربط المرأة بوظائف محددة، ويفترض أن العمل العام والدوائر السياسية "شأن رجالي" لا ينبغي للمرأة الدخول فيه، مما يجعل مجرد دخول المعترك السياسي صعباً، ناهيك عن اكتساب المصداقية والتأثير فيه، اضافة إلى ذلك إذا كانت المرأة عاملة، فالنقص الكبير في مراكز الخدمات ومؤسسات رعاية الأطفال يؤدي إلى تكريس دورها النمطي أيضاً والأمية تعتبر من العوامل الرئيسية التي تعوق مشاركة المرأة السياسية، وذلك لنسبتها الكبيرة وسط النساء(37).
- الجمع بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل (ازدواجية الأعباء خاصة وأن أعباء الدور الإنجابي ملقاة بكاملها على عاتق المرأة)، إذ يصعب عليها التوفيق بين مسؤوليتها المهنية وواجباتها كأم وزوجة وربة منزل.

الفرع الرابع: المعوقات الاقتصادية

تؤثر التحولات الاقتصادية التي تطرأ في المجتمع لا سيما، على المرأة وبدرجة أكبر من الرجل، فالمرأة في المجتمع السوداني لا تتمتع باستقلالية اقتصادية، لذا فالفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أكبر العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام، ومن أبرز العوائق الاقتصادية للمرأة السودانية التي حالت وتحول دون مشاركتها السياسية الفاعلة نذكر منها:

- انحصار المرأة العاملة في قطاعات أقل إنتاجية بالنظر إلى أن عمل المرأة يكون في قطاع أكثر انحصاراً للاقتصاد أي القطاع المنزلي الذي تتسع فيه الهوة مع القطاع العام.
- إن المرأة سواء كانت عاملة أو ذات ثروة في كل الأحوال لا تملك قرارها الاقتصادي، وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسي وخوض غمار الحياة العامة.
- ضعف الدعم المالي المقدم للمرشحات من الأحزاب، لا سيما، أحزاب المعارضة، وعدم توافر المال الكافي التي تطلبها عملية الترشح والفوز في الانتخابات لا سيما، في ظل الامكانيات المالية الكبيرة التي تطلبها العمليات الانتخابية.

الفرع الخامس: معوقات خاصة بالمرأة

المعوقات الشخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والامكانيات القيادية ليست فقط التطوعية، وإنما الرسمية لأنه على الرغم من اتاحة القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص وتتمثل أبرز هذه المعوقات الذاتية للمرأة في:

- عدم وعي النساء بأهمية دورهن في الحياة وبالذات الدور السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تتلقاها الفتاة منذ الصغر.
- المسؤوليات العائلية التي تلقى على عاتق المرأة وحدها دون الرجل، وعدم محاولة المرأة لتطوير قدراتها بانشغالها بأمور الأسرة على حساب نفسها.
- ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي، حتى الحركات النسوية الجمعوية لا تقوم بتمكين النساء للعمل السياسي وتدريبهن على القيادة.
- ارتفاع نسبة الأمية وسط النساء بما فيها الأمية القانونية.
- عدم قدرة النساء على التغلب على عوائق الخوف وضعف الثقة وقلة الانخراط في الحياة العامة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السودانية

إن ضرورة الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة على المستوى الوطني، يستدعي تفعيل مشاركتها السياسية على كافة الأصعدة، وهذا بدوره يتطلب بطبيعة الحال توفير الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

الفرع الأول: الآليات القانونية

إن أفضل الضمانات الكفيلة بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، هي توفير الإطار القانوني اللازم لذلك سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وهو ما سعت إليه السودان من خلال ما وفرته من ضمانات دستورية وقانونية بالإضافة إلى التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنص على تفعيل دور المرأة سياسياً على مستوى المجالس المنتخبة سواء على المستوى الوطني أو المحلي. والتي يمكن اجمالها في الآتي:

أولا: التحصين الدستوري للمشاركة السياسية للمرأة السودانية

لقد نصت جميع دساتير الجمهورية السودانية على الحقوق السياسية للمرأة، مما يؤكد على تطور الممارسة السياسية للمرأة السودانية بصفة عامة ومن ثم تطور التمثيل النسوي على مستوى المجالس المنتخبة بصفة خاصة، حيث نص دستور السودان المؤقت لسنة 1956م في الممادة (4) منه على ضرورة المساواة بين الأشخاص دون تخصيص النوع ، وسارت المادة (46) على نفس المنحى فيما يتعلق بعضوية البرلمان، كما أكد دستور السودان المؤقت (المعدل لسنة 1964م) على نفس النهج في المساواة وكفالة الحقوق والحريات، ويعتبر مشروع دستور سنة 1968م شاملاً ومتكاملاً عند كفالة الحقوق المختلفة على أساس المواطنة والانتماء للجنس البشري، كما تضمن دستور 1968م بموجب المادة (55) منه بالعناية بالأمهات والأطفال وتوفير الضمانات الكافية للمرأة العاملة[38].

كما أقر دستور الفترة الانتقالية لسنة 1985م حق المساواة وفرص العمل والكسب إلا أنه لم يطور كثيراً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، كما جاء في دستور 1998م المادة (21) على مساواة الجميع في الحقوق والواجبات وفي الحياة العامة ولا يجوز التمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو الدين، كما أمَّن ميثاق المرأة السودانية الذي أُعلن في الخرطوم في 6 ديسمبر 1998م على ما جاء في دستور جمهورية السودان لسنة 1998م من مبادئ كفلت للمرأة حقها في المجلس الوطني والمجالس الولائية [39].

كما تضمن دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م اشارات قوية لصالح تمكين المرأة، حيث جاء فيه تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث جاء في الباب الثاني منه فيما عُرف بوثيقة الحقوق والتي اشتملت كل حقوق الإنسان الأساسية في المواد (72- 48)، وذكر في المادة (27) بند 3 اعتبار كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة أي الدستور. وفيما يتعلق بحقوق المرأة، فقد كان من أكثر الدساتير التي مرت على السودان اهتماماً بحقوقها؛ حيث ربط بين إرساء الديمقراطية والحقوق المتساوية للرجال والنساء، وكفل صراحة للمرأة حقها المتساوي مع الرجل في التمتع في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [40].

ثانيا: التزام السودان بالاتفاقيات الدولية القاضية بتجسيد المشاركة السياسية للمرأة

إن السودان ومنذ استقلالها بدأ واضحاً التزامها بكل ما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان، فسعت إلى الالتزام بكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان عامة، وتلك المتعلقة بحقوق المرأة خصوصاً بما في ذلك الحقوق السياسية، وتأكيداً لذلك انضمت السودان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 2005م، حيث صادقت عام 1986م على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما صادقت السودان أيضاً على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ2021/4/28، مع بعض التحفظات على المواد (2)، (16)، (29/1) (مجلس الوزراء السوداني: https://www.aa.com.tr/ar/). كما صادقت السودان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1986م، بالإضافة إلى ذلك صادقت السودان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1977م.

ثالثا: إقرار نظام الكوتا

لقد جاء إقرار نظام الكوتا عالمياً بعد نضال طويل من قبل المرأة وخاصة بعد أن أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو ما يُعرف باختصار بـ"سيداو" CEDAW عام 1979م والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1981م ثم جاء "اعلان بكين ليُعزز العمل على تطبيق التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ورفع تمثيل المرأة من خلال تعديل القوانين والتشريعات وخلق آلية لإيصال المرأة لمواقع صنع القرار بنسبة لا تُقل عن 30% ببلوغ عام 2005م وتمثلت هذه الآلية في نظام الكوتا [41].ولقد أكد التعديل الدستوري لسنة 2008م مسؤولية الدولة لضمان توسيع مشاركة المرأة في الحياة

السياسية، وقد تم ولأول مرة منح المرأة حق التصويت في دوائر خاصة دون أن ينقص حصتها في الدوائر العامة، وذلك بتخصيص 25% من المقاعد التشريعية للمرأة، مما عظم دور المرأة في انتخابات 2010م، وتم تعديل قانون الانتخابات لعام 2014م لصالح النساء ورفعت الكوتا من 25% إلى 30%، وتشغل المرأة 129 مقعداً في البرلمان الحالي من أصل 400 مقعداً تشكل اجمالي مقاعد مجلس البرلمان. ولقد كان للتعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات لسنة 2014م أثرها على تقسيم وترسيم الدوائر، ولعل أهم ما يُشار إليه هنا ما جاء بالمادة (29) الفقرة (2) التي نصت أن يكون تكوين المجلس الوطني من عدد (426) عضوا يتم انتخابهم على الوجه التالي:[42].

- 50% يتم انتخابهم عبر الدوائر الجغرافية على مستوى الجمهورية (213) عضواً.
- 30% تمثيل المرأة عبر قوائم حزبية مغلفة ومنفصلة (128) عضوة.
- 20% تمثيل الأحزاب عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلفة (85) عضواً

على أن تُجرى النسبة أعلاه على المجالس التشريعية الولائية خلافاً للنسب التي كان عليها الأمر في انتخابات 2010م والتي كانت 60% -25% -15% لكل من الدوائر الجغرافية، تمثيل المرأة وتمثيل الأحزاب على التوالي.

وفقاً للمادة (31) من القانون المعدل لسنة 2014م يتكون المجلس التشريعي الولائي من عدد الأعضاء المحددين في دستور كل ولاية على حدة، ووفقاً لذلك فإن كلاً من ولايتي الخرطوم والجزيرة يتكون مجلسيهما من (84) عضوا:

- 42% دوائر جغرافية.
- 25% تمثيل المرأة.
- 17% تمثيل الأحزاب.

أما في الولايات الـ 26% والتي تحدد دساتيرها عضوية مجالسها بعدد (48) عضواً يتم التكوين بالنسبة نفسها على الوجه التالي:[43].

- 24% للدوائر الجغرافية.
- 14% لتمثيل المرأة.
- 10% لتمثيل الأحزاب.

وفي انتخابات 2015 وصلت نسبة مشاركة النساء في البرلمان إلى 30% وهي النسبة التي توافقت مع التوصيات العالمية التي تضمنتها مخرجات مؤتمر بكين، وبهذا تكون المرأة السودانية قد أصبحت ضمن الدول الإحدى عشرة في العالم التي حققت هذا الهدف العالمي.

الفرع الثاني: توفير مناخ ملائم للمشاركة السياسية للمرأة

بعد مناقشتنا لأهم الآليات القانونية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، لا بد من ذكر غيرها من العوامل والتي نراها مهمة في توفير مناخ ملائم لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة السودانية والتي تتمثل في:

أولا: دور الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية للمرأة

تمثل الأحزاب السياسية في معظم البلدان، الهيكل الأساسي والأكثر فاعلية الذي تشارك من خلاله النساء في السياسة وتنتخب لمناصب سياسية، إذ تؤثر ممارسات الأحزاب السياسية وسياساتها وقيمها تأثيراً عميقاً على المشاركة والتمثيل السياسي للنساء، حيث أن الأحزاب السياسية هي التي تُرشح المرشحين في الانتخابات المحلية والوطنية وتوفر تمويل الحملات الانتخابية وتجمع الناخبين وتحدد أولويات السياسات والحكم وتشكل الحكومات [44]. برز دور الأحزاب جلياً من خلال مشاركة قيادات حزبية نسائية في الحوارات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع المجتمع الدولي، ولكن كانت مشاركة الأحزاب السياسية بفعالية من خلال منبر نساء الأحزاب السياسية، وقد استفاد المنبر من بناء القدرات وانعكست في تفاعلاته مع المجتمع المدني في تحريك الأحزاب السياسية من الداخل من أجل مشاركة فعالة للمرأة ومن أجل خلق فهم ودعم للكوتا النسائية، وأثمرت جهود المنبر ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الجامعات في التزام الأحزاب السياسية في مساندة الكوتا في كل محافل النقاش. ونجد أن بعض الأحزاب السياسية قد تناولت من خلال هذه اللقاءات قضية المرأة من عدة مفاهيم تنوعت واتفقت على:[45].

- أهمية دور المرأة ومشاركتها في العمل السياسي منذ عام 1953م، عندما نالت المرأة حق التصويت ومشاركتها في العمل العام والحياة الاجتماعية وأجهزة الخدمة العامة بالحكومة.
- أهمية تضافر الجهود للوصول بالبلاد إلى السلام والتحول الديمقراطي وعليه آن الأوان لتبوء المرأة مكانها في البرلمان بحجم دورها في المجتمع والمشاركة في صنع واتخاذ القرار.
- تم التأكيد على أن التمييز الايجابي واقع فرضته ظروف معاناة من المجتمع والعادات والتقاليد التي أعاقت تطور مقدرات المرأة في المجال السياسي، من هذه الضرورة تبرز أهمية تخصيص (الكوتا) كآلية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة وتطوير التجربة البرلمانية على كافة المستويات وفي جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

- إن نظام (الكوتا) لا ينقص من حق المرأة، بل هو محاولة لتعزيز دورها في تحقيق العدالة لمواجهة الواقع الاجتماعي الذي يؤثر في العملية الانتخابية وعند حدوث مساواة حقيقية يمكن إعادة النظر في عملية (الكوتا).

ثانيا: بناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة في المجال السياسي

نظراً لأن الثقافة السائدة في معظم المجتمعات، لا سيما، في الدول العربية بصفة عامة وفي السودان على وجه الخصوص، يسودها النمط السلبي تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولتغيير هذه النظرة السلبية، لا بد من تضافر مختلف الجهود، بُدءاً بالسلطات الرسمية وكل منظمات المجتمع المدني لا سيما، الجمعيات والمنظمات والاتحادات النسائية والأخذ بعين الاعتبار التركيز على الجوانب المؤثرة في تغيير ثقافة المجتمع فيما يتعلق بهذا الشأن ولعل من أهم هذه الجوانب:

- إبراز مظاهر الاهتمام بشؤون وقضايا المرأة لا سيما من جانب السلطات الرسمية، وذلك من خلال تعزيز مكانتها في المجتمع وحماية حقوقها عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة إلى جانب فتح مجالات التعليم وتسهيل فرص التوظيف للمرأة ومشاركتها في مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، والعمل على تهيئة بيئة ديمقراطية مستقرة تضمن مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- إظهار الموقف الإسلامي فيما يتعلق بدور المرأة في الحياة السياسية ومدى ضمانه لحقوقها في شتى المجالات، شريطة أن ألا تقل مكانتها عن مكانة الرجل.
- توضيح الآثار المترتبة على مشاركة المرأة في تسيير الشؤون العامة للمجتمع لا سيما، على المستوى المحلي وما في ذلك من مزايا من خلال اهتمامها بشؤون وقضايا المرأة من عمل وأسرة وتعليم وما شابه ذلك.

ثالثا: الاعداد السياسي للمرأة

إن الإعداد السياسي للمرأة يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات المذكورة سابقاً، زيادة على دور المرأة ذاتها في اكتساب المهارات وتنمية وعيها السياسي، وهذا لن يتأتى إلا باتخاذ التدابير اللازمة لذلك من أهمها:

- تدريب وتأهيل النساء المرشحات وارشادهن، حيث أن تعزيز مهارات المرشحات في إجراء الحملات الانتخابية وتوفير المزيد من الفرص التعليمية للنساء هو أمر ضروري لزيادة حظوظ المرأة في الانتخابات [46].
- تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية وإبراز مدى حاجة الشأن المحلي لمشاركة المرأة في تسييره لا سيما، ما يتعلق منه بقضايا المرأة والأسرة والطفولة وغيرها.
- تنمية المعرفة بنظام الانتخابات ومهارات الدعاية الانتخابية لدى المرأة خاصة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

فلا شك، أن للأحزاب السياسية الدور الأساسي في تجسيد عملية المشاركة السياسية للمرأة، لا سيما، أن لها التأثير الأكبر في العمليات الانتخابية، فهي تعد بمثابة البوابات الموصلة للأفراد للمجالس المنتخبة، ويؤثر

خطابها كثيراً في اختيار الناخبين، لذلك فلها دور في دعم المرأة وذلك عند تحديد قوائم المرشحين. ومن جهة أخرى يبرز دور الأحزاب السياسية من خلال جذب الناخبات عن طريق إدراج قضايا تهم المرأة على نحو خاص ضمن برامج هذه الأحزاب السياسية مثل الأسرة والصحة الانجابية والخدمات الاجتماعية والعنف ضد المرأة وغيرها من القضايا التي تستقطب المرأة إلى الحياة السياسية.

خاتمة:

إن قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تنفصل عن قضايا المجتمع السوداني بصفة عامة ومعالجة مشاركتها تتطلب نظرة شاملة للمجتمع رجاله ونساؤه، ويعتبر المؤيدون للمشاركة السياسية للمرأة أن مشاركتها لا تتخذ طابع نزاعياً، فهي ليست موجهه ضد الرجال بل معهم كما أنها تعبر عن رغبة النساء في أداء أدوارهن في العملية الديمقراطية، لذا فهي ليست صراعاً على الكراسي ولكنها احقاق لحق وتحمل مسؤولية، رغم ذلك نجد أن المرأة السودانية متقدمة على نساء دول الجوار الإفريقية والعربية في أنها نالت حقوقها مبكرة حقها في التصويت والترشيح والانتخاب ووجودها في الوظائف والمراكز الدستورية والنيابية، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية ظلت محدودة وضعيفة، وربما يرجع أسباب ذلك إلى واقع المرأة السودانية نفسها وما فرضته عليها من ظروف التنشئة الاجتماعية وتحمل مسؤولية الأسرة إلى جانب تفشي الأمية وضعف الوعي وسط النساء، كل ذلك وغيره أثر سلباً على وضع المرأة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

- تعدد معوقات المشاركة السياسية للمرأة السودانية إلى معوقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وذاتية خاصة بالمرأة.
- السودان بذل العديد من الجهود القانونية والتشريعية لتنمية وتطوير المشاركة السياسية للمرأة.
- يؤدي تطبيق نظام الكوتا إلى إزالة الحواجز التي تمنع المرأة من الحصول على حقها في التمثيل، ويتيح لها فرصة للمشاركة السياسية الفعلية.
- رغم المساعي والجهود المبذولة، يُلاحظ تدني وضعف النتائج المحققة في مجال المشاركة السياسية للمرأة السودانية.

اقتراحات الدراسة:

وبعد مناقشة معوقات المشاركة السياسية للمرأة السودانية وآليات تفعيلها، تصبح المعالجة على عدة مستويات أهمها:

- الاستفادة من المناخ الدولي العام، وما ينتج عنه من بحوث ودراسات ونتائج أو توصيات أو مساعدات لدفع قضية مشاركة المرأة السياسية شريطة ألا يتعارض ذلك مع القوانين والتشريعات المحلية والقيم الأخلاقية والدينية.

- ضرورة العمل على دعم ومساندة المشاركة السياسية للمرأة على المستوى القانوني على اعتبار أن غالبية القوانين والتشريعات قد نصت على تمكين المرأة من ممارسة حقها في الحقل السياسي.
- الإصلاح التشريعي كضمانة لمشاركة أوسع للمرأة في العمل السياسي.
- تطبيق نظام الكوتا النسوية وزيادة نسبة التمثيل.
- تدخل الأحزاب السياسية لدعم المشاركة السياسية للمرأة السودانية.
- قيام منظمات المجتمع المدني والإعلام بدوره في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السودانية.

الهوامش:

(1) شوقي سمير، عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021م، ص49.

(2) حياة قزادري، التنمية السياسة: المفهوم، المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 015، 2015م، ص239.

(3) سعاد عمير، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر حق الترشح-المعوقات وضمانات التفعيل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2021م، ص.ص321-322.

(4) المرجع نفسه، ص322

(5) كريا حريري، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 6، 2018م، ص319.

(6) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية-اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2005م، ص.20. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.kotobarabia.com، (تاريخ الاطلاع 2022/4/23م).

(7) بوعافية العيد وبلقاسم حاج، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وآليات الحد منها، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021م، ص912.

(8) وهيبة الشريف عبد الله، المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017م – المجلس التشريعي بولاية الجزيرة نموذجا، رسالة دكتوراه في تنمية المرأة، كلية الدراسات العليا، معهد تنمية الأسرة والمجتمع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019م، ص12.

(9) حسين علوان حسين البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 20، العدد 223، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997م، ص64.

(10) دلاسي أمحمد، جعفورة مصعب، سيسيولوجيا المشاركة السياسية-دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، 2017م، ص24.

(11) مسراتي سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون، المجلد 5، العدد 2، 2018م، ص167.

(12) أزروال يوسف، التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية-قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، مجلة أبحاث، العدد الأول، 2016م، ص30.

(13) الأمم المتحدة، مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي-تحديات ومقترحات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نيويورك. 2013م، file:///C:/Users/Acc/Desktop/e_escwa_ecw_13_1_a%20(1).pdf (تاريخ الاطلاع 2022/4/16م).

توتو

(14) الموسوعة السياسية (2022)، مفهوم الانتخابات متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary (تاريخ الاطلاع 2022/4/12م).

(15) بوعافية العيد وبلقاسم حاج، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وآليات الحد منها، مرجع سابق ذكره، 2021م، ص913.

(16) حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، الطبعة الأولى، كلية الحقوق، دمشق، 2014م، ص6.

(17) زهراء أحمد عيسى سند، معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين، (د.ت)، ص14.

(18) سلمى سليمان محمد إدريس (1016)، المشاركة السياسية للمرأة في السودان–دراسة تقييمية للمرأة العاملة بالمجلس التشريعي بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، جامعة النيلين.

(19) رشا أحمد عواد النعيمات (2021)، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية–دراسة المعوقات وسبل معالجتها، رسالة ماجستير، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(20) فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019م، ص4. متاح على: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/11987 (تاريخ الزيارة 2022/4/18م).

(21) سعاد عمير، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر حق الترشح–المعوقات وضمانات التفعيل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2021م، ص323.

(22) ماجد محيي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة–دراسة نظرية، (د.ت)، ص42.

(23) فايزة عمايدية، آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 50، 2018م، 173-174: http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/2905/3052، (تاريخ الاطلاع 2022/4/22م).

(24) وهيبة الشريف عبد الله، المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017م، مرجع سابق ذكره، 2019م، ص140.

(25) دستور السودان الصادر عام 2005م، متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2005.pdf?lang=ar (تاريخ الاطلاع 2022/4/22م).

(26) المرأة السودانية حقائق وأرقام، ط4، سلسلة إصدارات الاتحاد العام للمرأة السودانية، أمانة الإحصاء والبحوث والتوثيق، 2007م، ص12.

(27) آسيا علي العماس، دور المرأة في الانتخابات، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الرابعة، العدد السادس، 2010م، ص23.

(28) احسان الشيخ عمر دفع الله، دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية–دراسة تحليلية للمرأة بولاية الخرطوم 1956-20210م، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م، ص65.

(29) بلقيس بدري وسامية النقر، الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق، جامعة الأحفاد للبنات، 2013م، ص.ص16-17.

(30) المرأة السودانية والانتخابات جدلية الاستغلال والتمكين (2015)، ص 30، متاح على الرابط التالي: https://www.ikhtyar.org/wpcontent/uploads/2015/12 (تاريخ الاطلاع 2022/4/10م).

(31) عبد العزيز محمود وآخرون، تنظيم الحملة للانتخابات أقصر طريق للفوز، الطبعة الأولى، دار مدارك للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010م، ص42.

(32) ليف تونيسون وسامية النقر، الحصة النسوية في المجلس التشريعي السوداني–اختلاف الأيديولوجيات حول مساواة النوع الاجتماعي، دار مدارك للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2015م، ص13.

(33) نفس المرجع، ص12.

(34) منظمة العمل العربية، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية، ط1، منظمة العمل العربية، جمهورية مصر العربية، 2016م: http://arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID=98 (تاريخ الاطلاع 2022/4/17م)، ص.ص30-31.

(35) وهيبة الشريف عبد الله، المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017م، 2019م، مرجع سابق ذكره، ص146.

(36) تيسير النوراني، المشاركة السياسية للمرأة السودانية – الفرص والتحديات، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد الثاني عشر، نوفمبر 1-8، 2010م، ص4.

(37) تيسير النوراني، المشاركة السياسية للمرأة السودانية – الفرص والتحديات، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد الثاني عشر، نوفمبر 1-8، 2010م، ص4.

(38) سعيد الطيب عبد الرازق، أضواء على مسيرة المرأة السودانية في الحياة العامة، وكالة سونا للأنباء، سودارس، تاريخ الاسترداد 2014/1/24م على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.sudaress.com/suna/1020638، (تاريخ الاطلاع 2022/4/20م).

(39) ميثاق المرأة السودانية، المؤتمر القومي الخامس للاتحاد العام للمرأة السودانية، قاعة الصداقة، الخرطوم، سلسلة مطبوعات الاتحاد العام للمرأة السودانية، 1998م.

(40) دستور السودان الصادر عام 2005م، مرجع سابق ذكره.

(41) فايزة عمايدية، آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة، مرجع سابق ذكره، 2018م، ص139.

(42) وهيبة الشريف عبد الله، المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017م، 2019م، مرجع سابق ذكره، ص145.

(43) نفس المرجع، ص146.

(44) الأمم المتحدة، دور الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية للنساء، شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، 2019م، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.iknowpolitics.org/ar/discuss/e-discussions (تاريخ الاطلاع 2022/4/23م).

(45) بلقيس بدري وسامية النقر، الكوتا وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، 2013م، مرجع سابق ذكره، ص45.

(46) جولي بالينغتون وآخرون، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011م، ص32.

References

( )Shawky Samir, Obstacles to Political Participation of Arab Women, Algerian Journal of Historical and Legal Studies, Volume 6, Issue 2, 2021 AD,

( )Hayat Qazadri, Political Development: Concept, Problems, Components and Mechanisms, Algerian Journal of Social and Human Sciences, Issue 04, University of Algiers 03, Algeria, June 015, 2015 AD.,

( )Souad Omair, Women's Political Participation in Algeria, the Right to Candidacy - Obstacles and Guarantees of Activation, Journal of Legal and Social Sciences, Volume 6, Issue 1, 2021. ,

()Kariya Hariri, the political participation of Algerian women and their role in consolidating participatory democracy, Algerian Journal of Human Security, No. 6, 2018. ,

()Samia Khader Saleh, Political Participation and Democracy - Modern Theoretical and Methodological Trends Contribute to Understanding the World Around Us, Faculty of Education, Ain Shams University, 2005, . Available on the following website: www.kotobarabia.com (accessed on 4/23/2022 AD).

( )Bouafia Al-Eid and Belkacem Hajj, Obstacles to Women's Political Participation in Algeria and Mechanisms to Reducing Them, Al-Ma'ir Journal, Volume 25, Issue 62, 2021 AD. ,

( )Wahiba Al-Sharif Abdullah, The Political Participation of Sudanese Women in the Period from 2005-2017 AD - The Legislative Council in the State of Gezira as a Model, PhD Thesis in Women's Development, College of Graduate Studies, Institute for Family and Community Development, Sudan University of Science and Technology, 2019 AD. ,

( )Hussein Alwan Hussein Al-Beige, Political Participation and the Political Process in Developing Countries, The Arab Future Journal, Volume 20, Number 223, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 1997.

( )Dalasi Ahmad, Jafoura Musab, The Sociology of Political Participation - A Study on the Factors Affecting Political Participation, Journal of Social Sciences, Issue 2, 2017. ,

( )Masrati Salima, The Role of Political Parties in Activating Women's Political Participation: Frameworks and Strategies for Political Empowerment, Sawt al-Qanun Magazine, Volume 5, Issue 2, 2018. ,

( )Azrwal Youssef, Women's Political Empowerment through Political Reforms - A Reading in Indicators of Development and Indications of Practice, Research Journal, No. 1, 2016,

( )United Nations, Arab women's participation in political action - challenges and proposals, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), New York. 2013 AD, file:///C:/Users/Acc/Desktop/e_escwa_ecw_13_1_a%20(1).pdf (accessed 4/16/2022 AD).

( )The Political Encyclopedia (2022), the concept of elections is available at the following link: https://political-encyclopedia.org/dictionary (access date 4/12/2022 AD).

( )Bouafia Al-Eid and Belkacem Haj, Obstacles to Women's Political Participation in Algeria and Mechanisms for Reducing It, reference previously mentioned, 2021 AD, p. 913. Election as a means to assign power in democratic systems, first edition, Faculty of Law, Damascus, 2014 AD,

( )Zahraa Ahmed Issa Sanad, Obstacles to the Participation of Bahraini Women in Voluntary Work Efforts, Ph.D. Thesis, College of Arts, Department of Social Sciences, University of Bahrain, (Dr.), 14.

( )Salma Suleiman Muhammad Idris (1016), Women's Political Participation in Sudan - An Evaluation Study of Women Working in the Legislative Council in Khartoum State, Master's Thesis, College of Graduate Studies, Department of Sociology, Al-Neelain University.

( )Rasha Ahmed Awwad Al-Naimat (2021), The Participation of Jordanian Women in Political Life - A Study of Obstacles and Ways to Address Them, Master Thesis, Faculty of Arts, Department of Political Science, Middle East University, Jordan.

( )Fatima Bouderham, Political Participation and Political Empowerment of Women with Disabilities, Challenges and Treatment Mechanisms in the Arab World, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Boudiaf, M'sila, Algeria, 2019 AD, p. 4. Available at: http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/11987 (visited on 4/18/2022).

( )Souad Omair, Women's Political Participation in Algeria, the Right to Candidacy - Obstacles and Guarantees of Activation, Journal of Legal and Social Sciences, Volume 6, Issue 1, 2021 AD,

( )Majid Mohie Al-Ghazai, Political Participation, Influencing Mechanisms and Factors - A Theoretical Study, (Dr. T),

( )Fayza Amadiyeh, Mechanisms for Activating the Political Participation of Algerian Women in Elected Local Councils, Journal of Human Sciences, Issue 50, 2018 AD, 173-174:

http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view / 2905/3052, (access date 4/22/2022 AD).

( )Wahiba Al-Sharif Abdullah, The Political Participation of Sudanese Women in the Period from 2005-2017 AD, the aforementioned reference, 2019 AD,

( )The Constitution of Sudan promulgated in 2005 AD, available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2005.pdf?lang=ar (accessed 4/22/2022 AD).

( )Sudanese Women Facts and Figures, 4th Edition, Series of Publications of the General Union of Sudanese Women, Secretariat of Statistics, Research and Documentation, 2007,

( )Asia Ali Al-Amass, The Role of Women in Elections, Sudan Center for Research and Strategic Studies, fourth year, sixth issue, 2010,

( )Ihsan Sheikh Omar Dafallah, The Role of Sudanese Women in Political and Social Participation - An Analytical Study of Women in Khartoum State 1956-20210, Master's Thesis in Political Sociology, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology, 2014,

( )Balqis Badri and Samia Al-Naqr, Quota and its Implications for the Political Participation of Sudanese Women, Regional Institute for Gender, Diversity, Peace and Rights Studies, Ahfad University for Girls, 2013,

( )Sudanese Women and Elections Controversial Exploitation and Empowerment (2015), p. 30, available at the following link: https://www.ikhtyar.org/wpcontent/uploads/2015/12 (accessed 4/10/2022 AD).

( )Abdulaziz Mahmoud and others.,

Organizing the election campaign is the shortest way to victory, first edition, Dar Madrak for printing, publishing and distribution, Khartoum, 2010.

توتو

( )Liv Tunnison and Samia Al-Naqr, The Feminist Quota in the Sudanese Legislative Council – Different Ideologies on Gender Equality, Dar Al-Madarik for Publishing and Distribution, Khartoum, 2015